تحول هام في تركيبه الاقتصادي – الاجتماعي، مما أدى إلى زيادة مستوى الثقافة والوعي بشكل عام، وساهم، إلى حد كبير، في بلورة الهوية القومية بما يتناسب مع التطورات السياسية في المنطقة وبخاصة على صعيد النضال الوطني الفلسطيني.

فمنذ اليوم الأول للاحتلال، بدأت السلطات باعادة تجميع العرب في بعض القرى والبلدات، وأخذت تسيطر على الأراضي العربية وتقيم مستوطناتها عليها تحت مختلف الحجج والذرائع. فتمت، استناداً إلى قانون أملاك الغائبين، السيطرة على ٣,٥مليون دونم من أراضي مئات القرى العربية التي هدمت، ثم أتت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة، عبر سلسلة من القوانين، مثل قانون مصادرة الأراضي البور أو قانون مصادرة الأراضي الجبلية، على مليوني دونم، وهكذا لم يبق للعرب سوى ٢٥٠ألف دونم، تقام المباني السكنية على حوالي ١١٠,الاف دونم منها[١٠]. أي أن نسبة الأراضي المصادرة تبلغ ٨٠ – ٨٥٪ من ممتلكات العرب في العام ١٩٤٨. وأدى هذا الوضع، إلى إفقار السكان العرب، ومعظمهم من القرويين، مما حول قسماً كبيراً منهم إلى عمال زراعيين؛ وذلك لعدم صلاحية الأرض التي يملكونها أساساً، ولعدم تمكنهم من منافسة الزراعة اليهودية الحديثة نسبياً، والتي تتلقى الدعم الحكومي. وساهم رفع الأحكام العسكرية، في منتصف الستينات، وقبول العمال العرب في الهستدروت (نقابة العمال الاسرائيليين العامة)، في تحويل السكان العرب إلى عمال بالأجرة في مختلف المهن والورش وفروع الخدمات. وتشير إحصاءات سنة ١٩٧٦ إلى أن دخل ٦٠٪ من السكان العرب يأتي نتيجة عملهم خارج أماكن إقامتهم، وان مصدر رزق ١٧٪ منهم يأتي من العمل في الزراعة مقابل ٦٠٪ بلغتها هذه النسبة سنة ١٩٤٨[١١]. مع ملاحظة، أن نسبة ٢٥٪ من العاملين في الزراعة، يشتغلون خارج القرى العربية[١٢]. وهكذا ارتبط المجتمع العربي، اقتصادياً، بالاقتصاد اليهودي، الذي انفتح على مصراعيه لاستقبالهم، نتيجة هرب العمال اليدويين اليهود من العمل في الأشغال اليدوية المجهدة. وتحول معظم العمال العرب من العمل الزراعي إلى العمل المهني والصناعي. فتقلصت الزراعة، وضعف رأس المال الفردي بصورة كبيرة، وحتى إذا وجدت صناعة، فهي صغيرة لا تستطيع الوقوف في سوق المزاحمة مع رأسمال الاكثرية، الاكبر أصلاً، والذي يحظى بالدعم الحكومي.

وكان من نتائج ذلك، على الصعيد الاجتماعي، أن ضعفت الروابط العائلية (العشائرية) التي حكمت المجتمع العربي ذي الطبيعة القروية، فلم يعد الفرد يخضع لسلطة «الوجهاء» و«المخاتير» الذين ارتبطوا بالسلطات الحاكمة، وأرادوا، من خلال العادات والتقاليد العشائرية المستندة إلى الارتباط المادي والقائمة على دعم الحكم العسكري، فرض إرادتهم؛ وبالتالي إرادة السلطة الحاكمة على مجموع الجماهير العربية التي أصبحت تعاني من اضطهاد مزدوج: قومي وطبقي. وكانت هذه أول ضربة توجه إلى ما سمي بتأقلم «الاقلية العربية» مع واقع الدولة اليهودية. وبدأ جيل الشباب يشعر بالقوة، ويرى ضرورة أن يجد له موقعاً خارج إطار الزعامات التقليدية التي ارتبط معظم رموزها بالاحزاب الصهيونية، وبخاصة حزب مباي الحاكم، لا لقناعة ايديولوجية أو سياسية، وإنما هو ارتباط ناتج أساساً من خلفيتها الاجتماعية الضيقة، والتي